

## صدر الخبر - الخلفية التاريخية

### الأزهر فى العصر الفاطمى

(٣٦١ - ٥٦٧ هـ / ٩٧٢ - ١١٧٢ م)

جاء فى «لسان العرب»: «قال شمر»: الأزهر من الرجال الأبيض العتيق البياض، النير الحسن، وهو أحسن البياض، كأن له بريقاً ونوراً، يزدهر كما يزدهر النجم، والسراج، والمرأة زهراء. والأزهر الأبيض انستنير، ومنه حديث الدجال: أعور، جعد، أزهر. والأزهر القمر. والأزهران الشمس والقمر لنورهما. وفى الحديث: أكثروا الصلاة على فى الليلة الغراء واليوم الأزهر، أى ليلة الجمعة ويومها، كما جاء مفسراً فى الحديث. وفى حديث على رضى الله عنه فى صفة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان أزهر اللون ليس بالأبيض الأمهق..

وكان أغلب مؤرخى مصر الفاطمية يطلقون اسم «جامع القاهرة» على الجامع الأزهر، وكان المقرئى، وهو عمدة مؤرخى مصر الإسلامية، غير مدافع ولا منازع، يطلق عليه تارة «جامع القاهرة» وأخرى «الجامع الأزهر». ثم توارى الاسم القديم، وغلب عليه الاسم الجديد: «الجامع الأزهر».

وقد اختلف فى تفسير التسمية الجديدة، فمن المؤرخين من يرى أن لفظ «الأزهر» مشتقة من «الزهراء» لقب السيدة فاطمة الزهراء ابنة رسول الله عليه وعلى آله صلوات الله وسلامه، مثلما انتسبت إليها الدولة الفاطمية، بينما ينسب فريق آخر من المؤرخين الاسم إلى إسكان وتخطيط القاهرة، ذلك أنه على عهد الخليفة العزيز بالله أنشئت بالقاهرة قصور بلغت المدى فى البناء

والتنسيق، حتى إنها سميت القصور الزاهرة، فأطلق اسم الأزهر على المسجد بعد أن عفا الدهر على هذه القصور، تعلقًا بذكرى أيام المجد الفاطمي. ويرى فريق ثالث أن الاسم جاء تيمناً بما سيبلغه الجامع من عظمة ومجد بازدهار العلوم فيه. ويبدو أن التفسير الأول هو أرجح التفاسير.

وكانت المساجد الجامعة في مصر قبل الأزهر ثلاثة: جامع عمرو بن العاص، شيده العرب حين فتحوا مصر سنة ٢٠هـ / ٦٤١م بقيادة عمرو، فأنشأوا مدينة الفسطاط، وفي نفس السنة بنوا فيها الجامع، ثم كان جامع العسكر حين طارد العباسيون فلول الأمويين. وفي ظليعتهم مروان بن محمد آخر ملوك بني أمية في مصر، فلقى مصرعه على ثراها، في السابع من ذي الحجة سنة ١٣٢هـ الموافق السابع من يوليو سنة ٧٥٠م. وابتنى قائد القوات العباسية صالح بن علي مدينة العسكر لتكون عاصمة جديدة لنصر بدلا من الفسطاط، ثم شيده بها الفضل بن صالح بن علي وإلى مصر من قبل الخليفة العباسي الثالث المهدي المسجد الجامع في سنة ١٦٩هـ / ٧٨٥م.

ولما قامت الدولة الطولونية سنة ٥٢٤هـ / ٨٦٨م ابتنى أحمد بن طولون عاصمته الجديدة القطائع بدلا من العسكر، وأسس فيها مسجدها الجامع، مسجد أحمد بن طولون.

أما الأزهر رابع المساجد الجامعة فهو أهم أثر من الفاطميين بمصر. ينتسب الفاطميون إلى نسل إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب. وقيل إن الإمام جعفر الصادق قد أوصى بالإمامة إلى ابنه الأكبر إسماعيل، ثم نحاه عنها، إذ أوصى بالإمامة لابنه موسى الكاظم. وقيل كذلك إن إسماعيل مات في حياة أبيه، فانتقلت الإمامة إلى أخيه. ورأى الإسماعيلية أن تحويل الإمامة، وبالمصطلح

تكون مثلاً من أمثلة «البداء»، و«البداء» يعنى أنه يبدو لله أمر، ثم يعدل عما أمر به من قبل، و«البداء» لا يجوز على الله، والإمامة أمر من الله يتلقاه الإمام المعصوم، ولهذا فهم يستمسكون بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق. وهذا هو الخلاف الجوهري بين فرقة الشيعة الإسماعيلية، وفرقة الشيعة الإمامية الجعفرية الاثنى عشرية، التي تمتد فيها الإمامة من جعفر الصادق إلى ابنه موسى الكاظم، إلى ابنه على الرضا، إلى ابنه محمد الجواد، إلى ابنه على الهادي، إلى ابنه الحسن العسكري، إلى ابنه محمد المهدي المنتظر، في غيبته الكبرى. آخر الأئمة، الذي سيظهر في زمانه الموعود ليملاً الدنيا عدلاً بعد أن ملئت جور.

وهناك من يشككون في نسب الفاطميين، بيد أن حججهم واهية، أو على الأقل ليست قوية. وعلى أية حال فإن قضية النسب هذه ليست جوهرية، فقد أسس الفاطميون بمصر دولة من أعظم الدول الإسلامية في تلك العصور، وأنشأوا بها مدينة القاهرة العظيمة، بل أعظم مدائن الإسلام في المشرق والمغرب، وكانت حضارتها من أزهى الحضارات، وكان أروع تجسيد لها الجامع الأزهر الشريف، أعظم الجامعات الإسلامية وأينعها غرساً، أعرق جامعة في العالم، لا يتقدم عليه سوى جامعات غدت تاريخاً مثل جامعة الإسكندرية القديمة، ليسيوم أرسطو طاليس، وأكاديمية أفلاطون، وجامعة برجامون بآسيا الصغرى، وجامعة «أون» أو عين شمس القديمة، التي يقال إنها كانت موجودة في مصر الفرعونية قبل نحو من ألفى سنة قبل الميلاد.

وكان أول من نودي له بالخلافة الفاطمية هو عبيد الله بن أحمد بن إسماعيل الثاني بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق. ولقد حاول الفاطميون نشر المذهب الفاطمي في مصر إبان الدولة الإخشيدية، فأنفذ الخليفة الفاطمي الأول

المهدي ثلاث حملات عسكرية إلى مصر في السنوات ٣٠١هـ / ٩١٣م. ٣٠٧هـ / ٩١٩م، ٣٢١هـ / ٩٣٣م. التي استمرت نحو ثلاث سنين. على عهد ابنه الخليفة الثاني القائم بأمر الله أبي القاسم نزار بن عبيد الله المهدي، لكن هذه الحملة الثالثة لم تكن أوفر حظاً من سابقتها. وبعث القائم بأمر الله إلى الإخشيد برسالة يطلب إليه فيها السماح بنشر الدعوة الفاطمية بمصر، لكن الإخشيد ماطل الرسول، فقد آثر أن يحتفظ بصداقة الخليفة الفاطمي في المغرب، والخليفة العباسي في المشرق جميعاً! لكن علاقته ما لبثت أن ساءت بالخليفة العباسي، فألقى الإخشيد الخطبة للخليفة العباسي، ودعا للخليفة الفاطمي. لكن ما لبثت علاقة الإخشيد بالخليفة الفاطمي الثالث المنصور بنصر الله أبي الطاهر إسماعيل أن تدهورت. ولما تولى الخليفة الفاطمي الرابع المعز لدين الله أبو تميم معد الحكم في غرة ذي القعدة سنة ٣٤١هـ الموافق ٢٠ مارس سنة ٩٥٣م، وكانت الدولة الفاطمية قد استردت عافيتها، وثبتت أركانها. بعد ثورات على عهد الخليفة الثالث المنصور بنصر الله، بل استطاع المعز أن يقضى على دولة الأدارسة في المغرب الأقصى. وامتد سلطانه من حدود طرابلس الغرب شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً. صحت عزيمته على فتح مصر، وآزرته على ذلك عوامل. لعل أهمها موت كافور الإخشيد سنة ٣٥٧هـ / ٩٦٨م، واضطراب الحياة الاقتصادية في مصر. إذ تعاقبت فيضانات منخفضة شحيحة على البلاد تسع سنين، فتقلصت المساحات المزروعة. وعزت الأقوات، وعمت المجاعة، وتلتها أوبئة حصدت النفوس حصداً، وشجر النزاع بين قادة الجيش. ومزقتهم الأحقاد. والأطماع كل ممزق. واشتد سخط الناس على سياسة الوزير أبي الفضل جعفر بن الفرات، وجعل القرامطة - وكانوا أول عهدهم يدينون للخلافة الفاطمية بالولاء، لكنهم ما لبثوا أن خرجوا عليها - يتهددون حدود مصر الشرقية.

وكان دعاة الفاطميين قد انبثوا في ريف مصر وحضرها، يبشرون بالفتح الفاطمي، ويهيئون الناس لاستقبال الفاتحين.

وأعد المنز لدين الله الفاطمي جيشاً جراراً، بلغت عدته مائة ألف فارس، سوى الجند المشاة، وكان حريصاً على أن يجنب حملته أسباب فشل الحملات الثلاث السابقة، فأنشأ لها الطرق، وحفر لها الآبار، وبنى منازل للاستراحة على فترات منتظمة. وخرج المنز لوداع جيشه يقوده جوهر الصقلي في اليوم الرابع عشر من ربيع الآخر سنة ٣٥٨هـ الموافق السابع من مارس سنة ٩٦٩م، ودخل مصر في أصيل اليوم السابع عشر من شعبان سنة ٣٥٨هـ الموافق السادس من يوليو سنة ٩٦٩م. وكانت تشمل أيامئذ القسطنطينية والعسكر، ووضع في الليلة ذاتها الحجر الأساسى لمدينة جديدة تكون عاصمة للدولة الفاطمية، بعد انتقال الخليفة الفاطمي من بلاد المغرب إلى مصر، وأطلق على المدينة الجديدة اسم «المنصورية»، نسبة إلى الخليفة الفاطمي الثالث المنصور والد الخليفة الرابع المعز. وظل هذا الاسم مطلقاً على المدينة الجديدة زهاء أربعة أعوام، حتى دخل المعز لدين الله المدينة، فسماها القاهرة، تفاؤلاً بأن العاصمة الجديدة ستقهر في قابل الأيام الدولة العباسية، التى أمر القائد جوهر الصقلي بقطع الدعوة لها فى مصر فور دخوله إياها، كما حرم لبس السواد، شعار العباسيين. بل إن المعز حين ودع جنده وقائده خطب الجنود، قال: «... ولتبنن مدينة تسمى القاهرة تقهر الدنيا».

وفى يوم الجمعة العشرين من شعبان سنة ٣٥٨هـ توجه الصقلي إلى الجامع العتيق (جامع عمرو) لأداء فريضة الجمعة، وكان خطيبه يومئذ هبة الله ابن أحمد، فخطب الناس خطبة بليغة، ختمها بالدعاء للمعز قائلاً: «اللهم ارفع درجته، وأعل كلمته، وأوضح حجته، واجمع الأمة على طاعته. والقلوب على

موالاته ومحبته ، واجعل الرشاد فى موافقته ، وورثه مشارق الأرض ومغاربها ، وأحمده مبادئ الأمور وعواقبها ، فإنك تقول وقولك الحق : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾ (١٠٥) الأنبياء الآية ١٠٥ . اللهم اجعل راياته عالية مشهورة ، وعساكره غالبية منصوره ، وأصلح به وعلى يديه ، واجعل لنا منك واقية عليه .

ولأن مصر قد عرفت منذ فجر التاريخ التسامح المذهبى ، كان على الفاتح الجديد أن يصطنع هذه السياسة ، على الرغم من كونه قد فتحها رافعاً لواء مذهب جديد يخالف به عن مذهب أهل السنة ، فأصدر القائد جوهر إلى أهل مصر أماناً يطمئنهم فيه إلى أنه لن يقسرمهم على اعتناق مذهب معين . مذهب الشيعة . وفى الحق فإنه ، كما يقول الدكتور سعيد إسماعيل على فى كتابه «دور الأزهر فى السياسة المصرية» : «لم تكن الدولة الفاطمية شديدة التعصب لمذهبها ، على الرغم من أنها قد قامت على أساس مذهبى ، وصحيح أن كتب التاريخ تحدثنا أن رجلاً قد جلده الفاطميون لمجرد كونه قد وجد معه «نوطاً» للإمام مالك ، لكن حادثاً فردياً لا يمكن أن يتخذ أساساً لدعوى تعصب الدولة الفاطمية» .

ونود أن نقول : إن سلوك الفاطميين فى هذه الحادثة ليس بمستغرب ، ذلك أن الإمام مالكا له رأى فى الخلفاء الراشدين عجيب ، فهو يرى أنهم ثلاثة وليسوا أربعة !!! إذ هو يجعل الخلافة الراشدة فى أبى بكر وعمر وعثمان . ويجعلهم فى مرتبة دونها مراتب سائر الناس . أما الإمام على فهو فى نظره واحد من جملة الصحابة لا يزيد عليهم فى شىء !!! سئل مرة فى درسه : «من خير الناس بعد رسول الله؟» . قال : «أبو بكر» . فسئل : «ثم من؟» . قال : «ثم عمر» فسئل : «ثم من؟» . قال : «عثمان» . فسئل : «ثم من؟» .

قال: «هنا توقف الناس. هؤلاء خيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم. أمر أبا بكر على الصلاة، واختار أبو بكر عمر، وجعلها عمر إلى ستة، فاختاروا عثمان، ووقف الناس ها هنا». وفي رواية، زيدت عبارة: «وليس من طلب الأمر كمن لم يطلبه».

ولقد اتهم مالك بأنه فيه نزعة أموية، لكننا- فى الحق- مع الدكتور مصطفى الشكعة، كما جاء فى كتابه «إسلام بلا مذاهب»، نستبعد هذا الاتهام. فالثابت أنه لم يؤيد ملك بنى أمية ولا ملك بنى العباس، لأنه يعلم أن كلا النظامين نظام ملكى كسروى بعيد عن الشورى والإسلام. وقد سئل مرة هل يجوز قتال الخارجيين على الخلفاء؟ فأجاب إجابة تتسم بالدقة والحنكة: «لا يجوز إذا خرجوا على مثل عمر بن عبد العزيز». وفحوى هذا أنه لا تجوز مقاتلة الخارجيين على أغلب ملوك الأمويين والعباسيين. وشيء آخر من أجله نستبعد هذا الاتهام فليس من شك فى أن انتشار مذهب مالك فى المغرب كان على يد إدريس بن عبد الله بن الحسن مؤسس دولة الأدارسة فى المغرب، وهو القائل فى مقام التقدير لمالك: «نحن أولى بمذهبه».

وهناك رواية ذكرها ابن عبد ربه فى عقده الفريد، تدخل عثمان، وهو أموى- فى دائرة اعتراض مالك، ذلك أنه كان يذكر عثمان وعلياً وطلحة والزبير، فيقول: «والله ما اقتتلوا إلا على الثريد الأعفر»، يعنى الأبيض الممتلى بالإدام، أى إنهم- ومنهم على- اقتتلوا على دنيا وليس على دين!! لكل أولئك لم يكن موقف الفاطميين فى قصة الموطأ بمستغرب.

وربما شجع الدولة الفاطمية- كذلك- على اتخاذ سياسة التسامح معرفتها أن مسلمى مصر وإن كانوا يجلبون كل الخلفاء الراشدين، إلا إنهم يخصصون آل بيت رسول الله، عليه صلوات الله وسلامه بحب خاص، واحترام هائل.

ويحسون ألم الضيم الذى أصابهم فى العصرين الأموى والعباسى . ولك أن تتساءل كم مصرياً تعرف يتسمى باسم «معاوية» ، وكم يتسمى باسم «على» أو «أبو الحسن» أو «حسن» أو «حسين»؟! !

بيد أن أغلب مسلمى مصر لا يتجاوزون حبهم آل بيت الرسول الأكرم ، وإدراكهم لما عرض لهم من ظلم فادح واضطهاد رهيب ومجازر بشعة فى العصر الأموى ، ثم على عصر أبناء عمومته العباسيين ، إلى اعتناقهم انذهب الشيعى بكل أطيفاه ، شأنهم فى ذلك شأن الإمامين العظيمين أبى حنيفة النعمان ، ومحمد بن إدريس الشافعى .

كان الإمام أبو حنيفة ، رضى الله عنه ، يرى أن نظام الحكم فى الإسلام يتحتم أن يكون شورياً ، تسانده بيعة صحيحة ، عادلاً ، بعيداً عن التحايل والاعتصاب أو سمات الملك ، ومن ثم فقد كان يرى أن الخلافة الإسلامية الصحيحة انتهت بمقتل أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام . وتروى فى ذلك آراء عديدة حول من خرجوا على الإمام على ، ومن ذلك : «ما قاتل أحد علياً إلا وعلى أولى بالحق منه» (المناقب للمكى) . وهذا الحكم ينسحب بالطبع على حرب على ومعاوية ، ومن ثم فإنه يسلب الأمويين شرعية ما ادعوه من خلافة .

نعم كان الإمام أبو حنيفة يرى رأياً صريحاً أن الحكم الأموى غير شرعى ، لعدم استناده على أصول الحكم فى الإسلام ، ولهذا فإنه لم يتحرج من مناصرة زيد بن على زين العابدين ، رأس الزيدية ، حين خرج على ملك بنى أمية متسلحاً ببيعة من جمهرة المسلمين . وكان له نفس الرأى فى ملك بنى العباس . وآية ذلك أنه كان يحض الناس على مناصرة إبراهيم الإمام وأخيه محمد النفس الزكية ابنى عبد الله بن الحسن حين خرجا على المنصور . ولقد

روى أن محمد بن عبد الله بن الحسن قد ذكر عند أبي حنيفة، فكانت عيناه تدمعان (أبو حنيفة لأبي زهرة).

بل إن أبا حنيفة رحمه الله يصدر أحكاماً صريحة في مختلف المعارك التي خاضها الإمام على كرم الله وجهه، أو بالأحرى؛ التي فرض عليه أن يخوضها، مثل حرب الجمل، فيقول عن يوم الجمل: إن علياً سار فيه بالعدل، «وهو أعلم المسلمين في قتال أهل البغي»؛ ويقول عن طلحة والزبير: إن علياً «قاتل طلحة والزبير بعد أن باعاه وخالفاه». (المناقب للمكي).

وقد روى إمام أهل السنة الأعظم أبو حنيفة عن الإمامين الجليلين محمد الباقر، جعفر الصادق رضي الله عنهما، ما أخذه عليه بعض المتعصبين!! بيد أننا نرى الدكتور مصطفى الشكعة في كتاب «إسلام بلا مذاهب» أن هذا أمر طبيعي بالنسبة لأي منصف، معتدل التفكير، عادل الأحكام.

أما عن الإمام الشافعي رضي الله عنه فيقول:

إذا نحن فضلنا علياً فإننا رواقض بالتفضيل عند ذوى الجهل  
وفضل أبي بكر إذا ما ذكرته رميت بنصب عند ذكرى للفضل  
فلا زلت ذا رفض ونصب كلاهما أدين به، حتى أوسد في الرمل  
ويقول:

يا أهل بيت رسول الله حيكم فرض من الله في القرآن أنزله  
كفاكم من عظيم الفضل أنكم من لم يصل عليكم لا صلاة له  
ويقول في ثوب من التحدى وإطار من الإعلان على رؤوس الأشهاد:

يا ركباً قف بالمحصب من منى واهتف بقاعد خيفها والناهض  
سحراً إذا فاض الحجيج إلى منى فيضاً بملتطم الفرات الفائض  
إن كان رفضاً حب آل محمد فليشهد الثقلان أنى رافضى

ويروى المقرئى أن أول ما درس بالأزهر من علوم كان الفقه الفاطمى . ففى صفر سنة ٣٦٥هـ جلس قاضى مصر أبو الحسن على بن محمد بن النعمان بالجامع الأزهر، وأملى مختصر أبيه فى الفقه عن أهل البيت (الفقه الشيعى الإسماعيلى)، ويعرف هذا المختصر بـ «الاقتصار» وحضر الدرس عدد هائل من الناس، وأثبت أسماء الحاضرين.

ويعد الخليفة العزيز بالله، خامس الخلفاء الفاطميين، أول من أقام الدرس بالجامع الأزهر، فتحول الأزهر من مجرد جامع إلى جامع وجامعة، كما يقول الدكتوران عبد الجميد يونس، وعثمان توفيق. إذ ما كاد العزيز بالله يتولى الخلافة حتى قام ومعه وزيره أبو الفرج يعقوب بن كلس، وكان من فحول العلماء، بتعيين خمسة وثلاثين عالماً لتدريس الفقه الشيعى الإسماعيلى، والدراسات الدينية، واللغة والأدب، وابتنى لهم المنازل المجاورة للجامع، وأسكنهم فيها، وأجرى عليهم الأرزاق والمنح والعطايا.

ورغبة من الفاطميين فى تعظيم شأن الأزهر، كان عليهم أن يجتذبوا طلاب العلم، من كافة أرجاء العالم الإسلامى، فكانوا يقدمون إليهم المأكل والمشرب والملبس دون أجر.

ويرى كثير من الباحثين أن الأزهر لم ينشأ فى البداية ليكون معهداً أو جامعة لدراسة المذهب الشيعى الإسماعيلى، ذلك إن إنشاء المساجد الجامعة كان سياسة ثابتة أرسيت دعائمها عند إقامة أية مدينة جديدة، وكان مذهب الإمام مالك يشترط لصحة صلاة الجمعة أن تكون فى المسجد الجامع، ويشترط فيه بدوره أن يكون داخل المدينة، أو غير بعيد منها على الأقل، بحيث يمكن أن يصل إليه دخانها وأن يكون مبنياً بناءً يكافئ - على الأقل - البناء المعتاد لأهل المدينة (أو البلدة).

نعم، يرى كثير من الباحثين ذلك، ويدعم هذه الرؤية كذلك أن دراسة المذهب الشيعي لم تبدأ في الجامع الأزهر إلا بعد إنشائه بنحو من ثلاثة أعوام ونصف العام، وكانت في البداية دراسة متواضعة لا توحى بأن إنشاء الجامع كان بهدف الدعوة للمذهب الشيعي. زد على هذا فقد أنشأ الحاكم بأمر الله سنة ٣٩٥هـ / ١٠٠٥م جامعة أخرى هي «دار الحكمة»، والتي حظيت باهتمام أكبر كثيراً مما حظى به الأزهر وعلماؤه وطلابه. وقد زودت بمكتبة هائلة لا تتقدم عليها في مصر سوى مكتبة الإسكندرية. وقد رحل إليها وتخرج فيها كبار علماء الشيعة مثل الحسن بن الصباح.

نقول مرة أخرى، نعم كل هذا صحيح، لكن الأزهر تحول بعد ذلك ليكون بالفعل معهداً لدراسة المذهب الشيعي. ويرى الدكتور عبد العزيز الشناوي في كتابه: «الأزهر جامعاً وجامعة» أن نوعية التعليم ونوعية الخطط الدراسية ونوعية المناهج قد اختلفت اختلافاً جذرياً ما بين الأزهر ودار الحكمة، وذلك لاختلاف الأهداف التي توختها الدولة منهما. كانت الدراسة في دار الحكمة تشمل التفسير والحديث وعلوم اللغة والفلسفة والمنطق والرياضيات والفلك والتنجيم والطب، فكانت الدراسة فيها أكثر تنوعاً من الدراسة في الأزهر. وإلى جانب هذا فقد كان يلحق فيها الدعوة السرية الفاطمية. وقد اتسعت دار الحكمة أولاً لدراسة المذهبين الشيعي والسني، ودعى إليها شوامخ الأساتذة المتخصصين في المذهبين، ثم أقصى عنها الأساتذة السنيين! وينقل الدكتور الشناوي عن الاستاذ محمد عبد الله عنان تلخيصه للخصائص الظاهرة والخفية لدار الحكمة، يقول: «كانت دار الحكمة في ظاهرها جامعة حرة علنية، يلتحق بها من شاء، ويدرس ما شاء من مختلف العلوم والفنون، ولكن هذا المظهر العلمي لم يكن في الواقع إلا ستاراً للغاية الأصلية التي أنشئت

دار الحكمة لتحقيقها، وهي بث الدعوة الفاطمية السرية بطريقة علمية منظمة تمتزج فيها النظريات والآراء النفسية بالأصول والمبادئ المذهبية، وتكون أبعد أثراً في غزو الأذهان والعقائد من مجالس القصر، وبذا تجتمع جهود الدعاة في مركز رئيس، يحتشد فيه «المؤمنون» من كل صوب، ليقوموا فيما بعد بقسطهم في حمل الدعوة وبثها في سائر المجتمعات والأنداء. أما الأزهر فقد كان الهدف من إنشائه واضحاً، وهو أن يكون مسجداً رسمياً للدولة الفاطمية، في عاصمتها الجديدة، ورمزاً لسيادتها الروحية، ومنبراً لدعوته الدينية، دون تورط في فرض المذهب الشيعي الإسماعيلي على الشعب المصري. كان الأزهر موثلاً للدراسات اللغوية والأدبية والعلوم الدينية والمبادئ العامة للفقه الشيعي.

على أية حال لقد كان الجامع الأزهر المركز الرئيسي للمناسبات الاجتماعية والدينية. ولأن «نظرية الإمامة» تتبوأ ركناً بالغ الخطورة في الفكر الشيعي، كان انعز لدين الله الفاطمي أشد حرصاً على أن يؤم المصلين عند إقامة صلاة الجمعة، وفي صلاة العيدين: الفطر والأضحى، كما كان يلقي خطب الجمع الثلاث الأخيرة من شهر رمضان بالجامع الأزهر. كذلك كان الجامع الأزهر مركز الاحتفال بالمولد النبوي الشريف: ففي اليوم الثاني عشر من ربيع الأول يركب قاضي القضاة ومعه الشهود بعد العصر إلى الجامع الأزهر في موكب رسمي حافل ومعه الموظفون المكلفون بتوزيع صواني الحلوى على فئات من الموظفين وغيرهم مثل قاضي القضاة وداعي الدعاة والمحتسب وقراء الحضرة، والخطباء والشعراء ومن إليهم.

كما كانت ليالي الوقود، وهي ليلة أول رجب، وليلة منتصفه، وليلة مفتتح شعبان وليلة النصف منه، من المناسبات المشهودة بالأزهر، فتقيم الدولة به

الاحتفالات الرائعة. فكان الأزهر يضاء بالأنوار الساطعة. ويبدأ الاحتفال بموكب رسمي يتحرك بعد الغروب من دار قاضي القضاة الذى يتقدم الركب ممطياً جواده، ويحيط به ثلاثة من ممثلى الخليفة وعشرة من الحجاب والقراء يمتطون الجياد، ويرفعون الشموع المنضاء. وكان هناك الاحتفال فى الجامع الأزهر بمأتم عاشوراء، كما كان يسديه الفاطميون. ومنذ الصباح الباكر من اليوم العاشر من المحرم كان الحزن يجلل القاهرة، فتغلق الأسواق، ويحتجب الخليفة وفى الضحى تنظم الدولة موكباً رسمياً يتقدمه قاضى القضاة والشهود، وقد اتشحو جميعاً بملابس الحداد. ميممين وجوههم شطر الجامع الأزهر، حيث يعقد فى مقصورته مجلس يضم الأمراء والعلماء والقراء والأعيان. ثم يأتى الوزير، ويجلس إلى جانبه قاضى القضاة وداعى الدعاة، ويشرع القراء فى تلاوة آى الذكر الحكيم، ثم ينشد الشعراء فى رثاء الحسن والحسين وآل البيت. ثم يمد من بعد ذلك سماط الحزن، ليس فيه سوى العدس والألبان والأجبان وعسل النحل والملوحات والمخللات والخبز الأسود، ويحضره الخليفة ملثماً، وفى ثياب قاتمة، ويحضره الأمراء وكبار رجال الدولة حفاة ملثمين.

كذلك كان الجامع الأزهر محل قاضى القضاة والمحتسب. ومنصب المحتسب كان ثالث المناصب، بعد منصبى قاضى القضاة وداعى الدعاة، وكانت وظيفته مزيجاً من الجوانب الدينية والاقتصادية والقانونية، فكان له الإشراف على الأسواق وكل ما يتصل بها، والتفتيش على السجلات الخاصة بأهل الذمة، واستيفاء الديون، والمحافظة على الآداب العامة ونظافة المساجد، ومراقبة معلمى الصبية، وتأديب المخالفين.

وكانت الدولة الفاطمية تتولى الإنفاق على الأزهر فهو مسجدها الرسمى الذى أنشأته. فلما تولى العزيز بالله أخذ باقتراح ابن كلس وأنشأ حلقة دراسية

بالجامع الأزهر، وقرر فتح اعتمادات مالية للإنفاق على الدارسين وإسكانهم، وتقديم الجراية والملابس إليهم، وتخصيص البغال لركوبهم، وما إلى ذلك من خدمات، كما أفرد لهم ابن كلس من ماله الخاص. فلما أن تولى الحاكم بأمر الله رأى أن يدبر موردًا ماليًا ثابتًا للجامع الأزهر لا يكون متعلقًا بشخص خليفة أو وزير، فوقف عليه بعضًا من الأموال الثابتة بعضها من ماله وبعضها من مال الدولة، شملت الأراضي الزراعية، والعقارات المبنية، والمخازن، والأسواق، وما إليها، يطلق عليها جميعًا بالمصطلح الفقهي «الأعيان»، فينقل على الجامع الأزهر ما تغله كل عين من الأعيان.

كما كان هناك كذلك «مال النجوى» و«النجوى» هي إتاوة أو رسم يؤديه طوعية الذين يحضرون مجالس الحكمة التي كانت تعقد في الجامع الأزهر أو في قصر الخليفة كل اثنين وخميس، ويرأسها داعي الدعاة، ويطلق عليهم: «المؤمنون» وكان في مقدمة الحاضرين كبار علماء الفقه الشيعي.

وإلى كل هذا كانت هناك الأعطيات الخاصة، وكان فيها الأموال السائلة مثل التي جاء بها ابن كلس من حر ماله لطلاب الأزهر، وكان فيها أعطيات نوعية تشمل لحوم الأضاحي والأطعمة والحلوى يقدمها كبار رجال الدولة والموسرون لطلاب الأزهر في المناسبات الدينية والمذهبية والمولد الرسمية الستة: المولد النبوي الشريف، ومولد علي بن أبي طالب، ومولد السيدة فاطمة الزهراء، ومولد الحسن، ومولد الحسين، ومولد الخليفة الفاطمي القائم بالحكم.

